The economic importance of investing in developing the agricultural sector in Iraq

-**Naji Sari Fares**[1]: *Basra and Arabian Gulf Studies Center, University of Basra, Iraq*

Received:08/11/2024 ***Accepted :29/06/2025*** ***Published :30/06/2025***

Abstract :The development policies, which began to falter during the late seventies and early eighties of the last century, but these policies did not achieve their goals anything in the development of agricultural realities living in the Iraqi economy. Because of the Iraqi circumstances, the beginning of the Iran-Iraq war, the economic siege that lasted more than ten years and the first Gulf War, which overthrew the former regime, and at present the suffering continued on the Iraqi economic sectors, including the agriculture sector. As administrative and financial corruption, especially in the field of agriculture through forged contracts, investments, water scarcity and overflow on agricultural land and turn these lands into residential areas. As well as terrorism and intimidation, which took over the western regions, spreading destruction in agricultural land and stealing agricultural equipment and sabotage. There was a surplus of agricultural produce and the export of more than the local need (wheat, barley and dates) in the 1940s. But at present, Iraq is importing the simplest agricultural crops from various countries of the world, including neighboring Iraq. The lack of water, which did not get Iraq's full share of water and exploitation of the Iraqi situation and the construction of dams on the Tigris and Euphrates, as well as lack of rain, and the lack of modern methods of agriculture, which negatively affected the agricultural situation in various agricultural crops. Therefore, the development of agriculture and the use of modern methods of watering and tillage, the promotion of local agricultural products, the imposition of fees on imported agricultural products, the reduction of the import of crops and the promotion of internal and external investments in the agricultural sector, leading to the development of agriculture, which affects the development of the Iraqi economy. Therefore, agriculture is a key role in the development of the Iraqi economy. This is a sustainable agriculture that is not affected by world markets, as it is in the oil sector and affected by the world oil markets .

Key words: Economic Sectors, Agricultural lands, Agricultural Reality , Iraqi Economic , Investments.

JEL Classification: *Q16, O13, O16, G11*

1 - ***Author Corresponding****, Laboratory, Email*

الاهمية الاقتصادية للاستثمار في تطوير القطاع الزراعي في العراق

– **ناجي ساري فارس**[1]:الدكتور الأستاذ المساعد، جامعة البصرة ، العراق

تاريخ الإرسال: 2024/11/08 **تاريخ القبول: 2025/30/29** **تاريخ النشر: 2025/06/30**

ملخص:

إن السياسات التنموية والتي بدأت تتعثر خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانيات من القرن الماضي، إلا أن هذه السياسات لم تحقق من أهدافها أي شيء في تطوير الواقع الزراعي المعاشي في الاقتصاد العراقي . بسبب ما مر به العراق من ظروف تتمثل بداية الحرب العراق الايرانية , والحصار الاقتصادي الذي استمر اكثر من عشرة سنوات وحرب الخليج الاولى والثانية التي اطاحت بالنظام السابق , وفي الوقت الحاضر استمرت المعانات على القطاعات الاقتصادية العراقي , ومنها قطاع الزراعة . إذ أن الفساد الاداري والمالي وخاصة في مجال الزراعة من خلال العقود المزورة والاستثمارات وشحة المياه والتجاوز على الاراضي الزراعية وتحويل هذه الاراضي إلى مناطق سكنية . وكذلك الارهاب وداعش والذي استولى على المناطق الغربية , فنشر الدمار في الاراضي الزراعية وسرقة المعدات الزراعية وتخريبها. وقد كان هناك الزراعة فائض في المحصول الزراعي وتصدير مايزيد عن الحاجة المحلية ومنها (الحنطة والشعير والتمور) في اربعينيات من القرن الماضي . ولكن في الوقت الحاضر اصبح العراق يستورد ابسط المحاصيل الزراعية من مختلف دول العالم ومنها المجاورة للعراق . إن شحة المياه والذي لم يحصل العراق على كامل حصته من المياه واستغلال الوضع العراقي وبناء السدود على نهري دجلة والفرات , وكذلك قلة الامطار , وعدم استخدام الطرق الحديثة في الزراعة , مما اثر سلباً على الوضع الزراعي في مختلف المحاصيل الزراعية . وعليه فإن تطوير الزراعة واستخدام الطرق الحديثة في السقي والحراثة وتشجيع المنتجات الزراعية المحلية وفرض رسوم على المنتجات الزراعية المستوردة والتقليل من استيراد المحاصيل وتشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية في القطاع الزراعي , يؤدي ذلك إلى تطوير الزراعة , مما يؤثر على تطوير الاقتصاد العراقي . ولهذا فالزراعة دور رئيسي في تطوير الاقتصاد العراقي وتعتبر هذه الزراعة المردود الدائم والذي لم يتأثر بالاسواق العالمية , كما هو في قطاع النفط والمتأثر بالاسواق العالمية للنفط .

الكلمات المفاتيح: القطاعات الاقتصادية , الاراضي الزراعية , الواقع الزراعي , الاقتصادية العراقي , الاستثمارات.

التصنيف *JEL Classification*: *Q16, O13, O16, G11*

[1]- **ناجي ساري فارس** ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، *najialmaliki1966@gmail.com*

المقدمة

إن التراجع الذي حدث في زراعة العراق الوقت الحاضر , له مردود سلبي على الاقتصاد العراقي . وعليه فإن تطور القطاع الزراعي سوف ينعكس ايجاباً على ازدهار الاقتصاد العراقي , إذ أن الزرعة تعد النفط الدائم الذي لاينتهي ، ولكن بتطور مستمر إذا توفرت الظروف الملائمة للزراعة. لقد تعرضت الزراعة في العراق إلى نكبات واهمال الحكومات المتعاقبة بدايتها عندما بدأت الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة عدم توفر الخدمات في المناطق الريفية , وكذلك الحروب المتتالية والحصار , واهمها الفساد الاداري والمالي في قطاع الزراعة من خلال العقود الوهمية , وكذلك الارهاب وداعش الذي احتل المناطق الغربية الغنية بأنواع المحاصيل الزراعية . إن اعتماد العراق على القطاع النفطي يجعل من نمو الاقتصاد العراقي متذبذباً ، ولابد من البحث عن بدائل اخرى من أجل تنويع الاقتصاد العراقي ، لذلك يمكن تسليط الضوء على أهم البدائل الاستراتيجية ومنها تطويرالقطاع الزراعي . ومن خلال ماتقدم فإن الزراعة لها دور فعال بشكل خاص في التقليل من الفقر والبطالة والجوع والحرمان , وزيادة فرص العمل , وتوفير انواع المواد الغذائية للفرد والمجتمع .

أهمية البحث

ان أهمية البحث تأتي من خلال الوقوف على التحديات التي تعرقل تطور القطاع الزراعي في العراق . وماهي المعالجات التي تعمل على التقليل من تدهور الزراعة , والدور الذي يلعبه هذا القطاع في تطورالاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث

من ابرز المشاكل التي يعاني منها العراق, الاقتصاد الريعي (احادي الجانب) , والمشكلة تكمن بتردي القطاعات الاقتصادية المختلفة , ومنها القطاع الزراعي وهذا ناجم عن اخطاء في السياسات الاقتصادية .

هدف البحث

يهدف البحث إلى كشف دور القطاع الزراعي في تطوير الاقتصاد العراقي , وكيفية معالجة الاختلالات , وجعل الزراعة لها دور في انتعاش الاقتصاد في العراق .

فرضية البحث

يعاني الاقتصاد من اختلالات القطاعات الاقتصادية في العراق, مع الاعتماد هذا الاقتصاد على القطاع النفطي , وكذلك كيفية معالجة احد هذه القطاعات , وخاصة الزراعة التي تعد من القطاعات المساندة للقطاع النفطي , مما يؤثر ايجاباً على الاقتصاد الوطني .

منهجية البحث

تعتمد الدراسة على الأسلوب النظري والعملي في تحليل دور القطاع الزراعي في تطور الاقتصاد العراقي, من خلال المباحث التالية : –

المبحث الاول : – الاطار النظري للزراعة (مفهومها , اهميتها , فوائدها) .

المبحث الثاني :– دور الزراعة في تطوير حركة الاقتصاد .

المبحث الثالث :–. أثر التطور الزراعي على الاقتصاد العراقي .

الاستنتاجات والتوصيات

الهوامش والمصادر

المبحث الاول

الاطار النظري للزراعة (مفهومها , اهميتها , فوائدها)

يعد قطاع الزراعة من اكثر القطاعات اهمية فى زيادة النشاط الاقتصاد , وله دور حيوي في التنوع الإقتصادي ، وشهد هذا القطاع تطورا كبيرا خلال الفترة الماضية نظراً , وعندما بدأت اساليب تكنولوجية حديثة انعكس اداء هذا القطاع على زيادة انتاجية الاراضي وفي مختلف المحاصيل الزراعية ، كما ان الركيزة الاساسية في تحقيق الرفاهية هو التقدم التقني والذي يحقق اهداف التنمية المستدامة من خلال الابتكارات والتقدم العلمي . وبما ان القطاع الزراعي يشهد العديد من المشكلات , وخاصة في عملية السقي على الطرق التقليدية , واستخدام الالات الزراعية القديمة . كذلك هناك مساحات واسعة استخدم قسم منها للسكن والاخرى للمشاريع الاستثمارية غير الزراعية , وهناك العديد من المزارعين يعملون على زراعة المحاصيل ذات الانتاجية (**حبيب (واخرو ن) , 2010 , 5**) . وبما ان الزراعة تعد الكلمة الاكثر شمولا والتي تستخدم كدليل للطرق العديدة التي تعرف بها النباتات والمحاصيل والحيوانات الاليفة لدى جميع السكان في العالم عن طريق زراعة المحاصيل التي توفر المواد الغذائية الى جميع سكان العالم وغيرها من المنتجات الت تدخل في مختلف الصناعات . حيث ان الكلمة الانجليزية للزراعة التي تشتق الكلمة اللاتينية حقل ager والزراعة التي تشتق من كلمة colo ، وعند جمع الكلمتين في كلمة لاتينية واحدة تصبح الارض او حرث

الحقل agricultura . لكن هناك كلمات والتي قد اصبحت تشمل نطاق واسع في الانشطة الزراعية والتي لها مصطلح وصفي خاصة بالزراعة ، مثل البستنة والتشجير وزراعة المحاصيل المختلطة والتدجين ، وتربية النباتات، بالإضافة الى ان هناك اشكال اخرى تدخل ضمن مضمون الزراعة مثل تربية الحيوانات والرعي والترحال وادارة الثروة الحيوانية (**Harris & Dorian , 2014, 105**) .

اولاً : مفهوم الزراعة , ان هناك زراعة منتظمة من انتاج الانسان للنباتات وتربية الحيوانات التي تتغذى على الاعشاب في مختلف الاراضي الزراعية , حيث ان الزراعة هي التي تلبي معظم احتياجات الناس , والفائض من هذه المحاصيل يصدر الى الاسواق الخارجية او الداخلية مثل الموز , وجوز الهند , والشاي والمطاط ، والكاكاو , والقهوة وغير ذلك من المحاصيل المختلفة والت تستخدم للتجارة (**Sunita , 2017 , 2-6**) .

وعليه فهناك العديد من تعاريف للزراعة منها هي : – صناعة انتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة وعلم وفن للانسان. وكذلك هي العملية التي تبدا في بذر البذور في التربة ثم السقي وبعد ذلك تترك حتى تنمو , وحسب الظروف الطبيعية الفصول التي تزرع بها الى حين الموعد في الحصاد , وهناك ثلاثة اصناف للزراعة في العالم منها الزراعة النامية والزراعة المتقدمة وكذلك الزراعة المتخلفة ، فالزراعة النامية هي النوع من الزراعة والتي تقع بين الزراعة المتقدمة والمتخلفة , اما الزراعة المتقدمة والتي يتم خلالها استخدام الاساليب انتاجية حديثة ومتقدمة تكنولوجيا والتي تؤدي الى اشباع حاجات ورغبات السكان في العالم . أما الزراعة المتخلفة والتي تتم فيها استخدام الالات والطرق الانتاجية القديمة غير متطورة في الانتاج للسلع زراعية والتي قد لاتؤدي الى اشباع الحاجات الاساسية للسكان في بعض الدول المتخلفة . ويتضمن مفهوم الزراعة في الجغرافية الزراعية توفر الشروط التالي , وعليه فان الزراعة تعتمد التطور العلمي والبحثي , الاقتصادي , الاجتماعي المتطور , وكذلك على الموقع الجغرافي للاراضي الخصبة ذات الانتاجية المرتفعة . والزراعة علم إنتاج وصناعة المحاصيل النباتية والحيوانية التي تؤدي الى تلبية حاجات الانسان الغذائية الضرورية والكمالية ، والزراعة ظهرت منذ العصر القديم التي ادت انتقال الانسان من مرحلة اصطياد الحيوانات والترحال إلى الحياة الانتاج الزراعي والاستقرار (**Kathryn &Milton , 2017,142**) .

ثانيا :– اهمية الزراعة , ان هناك سبب رئيسي في تخلف الزراعة هو نتيجة الزراعة المتكررة ادت الى تآكل التربة التي تسببت في ازالة الاشجار في الغابات ، والتي تؤدي الى ان تفقد النباتات جذورها والتي تؤثر في عدم قدرة الاشجار في امتصاص المياه التي تخرج من باطن الارض ، وهذا ماؤدي الى عدم نمو النباتات والتي تسبب في تآكل التربة وتقلل المساحات الخضراء في الغابات . وعليه فلا يمكن حل هذه المشكلة , الا في خلق الوعي بين مختلف الفلاحين , وكما ان هناك وجود الجهل والامية لدى اغلب الفلاحين والذي يؤثر إلى التخلف بين الفلاحين . ومن خلال تقديم الندوات التي تعمل على تثقيف وخلق الوعي بين المزارعين حول الطريقة العلمية التي تعمل على ترشيد المياه في الزراعة وزيادة الغلة في الاراضي المزروعة، ومن خلال اختيار التربة التي تساعد على زيادة انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة، وكذلك ادخال نظام الري بالتنقيط، . ومن هنا يمكن زيادة الفلاحين الذين يعملون بزيادة الانتاج الزراعي بالطرق الحديثة . لذلك يعتبر الفائض في الانتاج الزراعي هو الركيزة الرئيسية التنمية الاقتصادية . وعليه فان

هناك اهمية للزراعة في نوعين من الانتاج منها النوع الاول: الانتاج الحيواني , والذي يهتم في تربية الحيوانات الاليفة في المزارع الخاصة بالتغذية الحيوانية , مثل تربية الطيور , والاغنام , والابقار والماعز، وكذلك النعام , الحمام، والدجاج، وتربية الاسماك ، وتربية النحل . اما النوع الثاني : الإنتاج النباتي , وهو الفرع الذي يهتم في زراعة الخضار، مثل: البطاطا والبندورة، وفي زراعة المحاصيل الحقلية، مثل: الشعر والقمح وفي زراعة الفواكه، مثل: الإجاص والمانجا، وأيضاً في زراعة المراعي والغابات ونبات الزينة(**Gayatri , 2020, 4**) .

لذلك فالزراعة لها اهمية في التنمية الاقتصادية من اجل تحقيق احدى الاهداف الانمائية وهذا يعد الهدف في تخفيض معدلات الذين يعانون من الجوع , والفقر المدقع فمن بين كل اربعة فقراء في الدول النامية يعيش ثلاثة في مناطق ريفية، ويعتمد معظمهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة لكسب عيشهم وهذه هي الرسالة العامة من تقرير عن التنمية في العالم (WDR)، ويعرف هذا التقرير المجتمع والحكومات في مختلف دول العالم وخاصة الدول الفقيرة بالشأن الارشادي , وتنفيذ برنامج الزراعة من اجل التنمية المستدامة التي تمكن الملايين من الفقراء في تحسين الوضع المعاشي . ويمكن للقطاع الزراعي التنسيق مع القطاعات الاخرى من أجل تحقيق الاستدامة البيئية , وزيادة معدلات النمو، وتقليص معدلات الفقر والبطالة . والتقليل من الاحتباس الحراري والتغير المناخي , وزيادة الخدمات البيئية. لذلك تساهم الزراعة في عمليات النمو والتنمية بمختلف الطرق منها وتساهم الزراعة في تحقيق اهداف التنمية اذ تعد الزراع النشاط الاقتصادي الحيوي , والسبيل في معيشة الافراد من خلال كسب الرزق مما يجعلها الركيزة الاساسية في ان تكون الزراعة من مصادر نمو اقتصاد الدول المختلفة ، وكذلك تعتبر عامل ضروري للقطاع الخاص عن طريق الفرص الاستثمار في المشاريع الزراعية ، وكعنصر اساسي في الصناعات التي ترتبط بالزراعة . لذلك تعتبر الزراعة في الدول النامية الممول الرئيسي في انتاج ثُلثي القيمة المضافة عن الزراعة على الصعيد العالمي للدول التي يعتمد اقتصادها على الزراعة (**البنك الدولي , 2007 , 3 – 4**) .

أما انواع الزراعة فقد كانت هناك مقايضات بين مختلف المحاصيل الزراعة في القرون الماضي حيث كانت هناك انواع من المحاصيل والتي يتخصص في كل نوع من هذه المحاصيل المجتمعات المختلفة ونتيجة ذلك ياتي من خلال طبيعة الطقس ونوع التربة وتخصص بعض المزارعين في المنتجات الزراعية , مما يؤدي الى تنوع المحاصيل الزراعية . لذلك يختلف نوع ومستوى الدعم المقدم للمزارعين في بعض الدول والتي يتم من خلال تغيير الممارسات الزراعية عن طريق تغير المنهج الزراعي الذي يؤدي الى زيادة وتنوع المحاصيل الزراعية , من اجل سد الحاجة المحلية من المنتجات الزراعية وتصدير الفائض الى الخارج من اجل الحصول على العملات الصعبة (**OECD ,2020, 14**) .

وبحسب الموقع الجغرافي لكل دولة فقد تتعدد في العالم العديد من الانواع الزراعية ومنها مايلي:

1- الزراعة البدائية المتنقلة : - وهذه الزراعة توجد في المناطق الاستوائية والمدارية الحارة التي تتميز باستمرار تساقط الامطار , وتكون الزراعة مستمرة بين (15 الى 25) وتنتشر هذه الزراعة في هذه المناطق لعدة اسباب منها مايلي : الاقامة في اقاليم معزولة عن العالم والعزلة الثقافية والاجتماعية , عدم الاستقرار نتيجة كثرة الرحيل , صعوبة النقل منها واليها .

2- – الزراعة المختلطة : – هي نمط من الانتاج الذي يجمع بين زراعة منتجات المختلفة , وتحدث هذه الزراعة في مختلف الدول العالم وتنتشر هذه الزراعة في امريكا الوسطى والجنوبية , وكذلك في جنوب شرق اسيا، وقسم من اوروبا ، وهذه الزراعة تمارس من اجل زيادة وتنوع الانتاج الزراعي(**صالح , 1999 , 104**) .

3- الزراعة الواسعة : – وهذه الزراعة تتميز باستخدام المكائن والالات الحديثة والهدف من ذلك هو الحصول على زيادة في انتاجية العامل الواحد، , وكذلك زيادة الانتاج وتنتشر في كندا والولايات المتحدة والارجنتين روسيا والهند واوكرانيا وتزرع محصول القمح في براري. وهذه الزراعة لاتحتاج الى ايدي عاملة كثيرة , وعلى الرغم من ان هناك صعوبات بيئية كثيرة كالغطاء النباتي وتدهور التربة وانتشار الامراض والطقس الحار , وهذه الزراعة تزيد من الارباح نتيجة توسع وزيادة الاراضي الزراعية , واستخدام الالات والمكائن المتطورة . مما يؤدي الى زيادة الانتاج وهذا مايؤدي الى زيادة الارباح . وهناك العديد من انواع الزراعة منها الزراعة العلمية المدارية , والزراعة المحمية , والزراعة التجارية التي تهدف الى الارباح ومن انواعها زراعة الحبوب الغذائية التي تغذي جميع السكان في العالم . ومن خلال ذلك فان تعدد انواع الزراعة تفتقر لها الدول النامية,وتزداد في الدول الصناعة (**الزوكة , 1990, 275**) .

المبحث الثاني

دور الزراعة في تطوير حركة الاقتصاد

ان مواجهة ازمة الغذاء في العالم نتيجة الاقتباس الحراري فلابد من العمل في توسيع المساحات الزراعية , واستخدام الالات والمكائن الحديثة الخاصة بالزراعة من اجل زراعة مختلف المحاصيل الزراعي وخاصة الاساسية . حيث تعمل بعض الدول وخاص النامية ومنها دول امريكا الجنوبية , والدول الاسيوية التي تشتهر بزراعة الحبوب (الحنطة , والشعير , والارز) الى زيادة الاستثمارات الزراعية لزيادة الانتاج الزراعي , وهذا مايؤدي الى زيادة النشاط الاقتصادي وديناميكية الاقتصاد . اذ ان بناء المخازن الغذائية الواسعة والحديثة تؤثر ايجابا على الدول التي تصدر وتستورد المزيد من المنتجات الزراعية , ويعتمد الاستثمار الزراعي على ازالة مساحات الغابات , واصلاح الاراضي الصحراوية وجعلها صالحة للزراعة الايدي العاملة في المشاريع الزراعية (**Ian , 2023, 2**) .

حيث ان الريف الزراعي في بعض الدول النامية , مناطق مهملة وغير متطورة وانخفاض الانتاج الزراعي في اغلب المناطق , نتيجة الزراعة التقليدية , وقلة الاراضي المزروعة , وانخفاض الانتاجية ,اذ ان استخدام الحرف اليدوية , وتعتبر الزراعة في هذه المناطق مصدر مهم في سبيل العيش , وكذلك يشار المزارعون في وظائف غير زراعية كالحرف اليدوية، الاثاث، والمنسوجات، والجلود . اذ تعد الزراعة في هذه الدول المصدر الرئيسي في الاقتصاد , وتسمى اقتصاديات بعض الدول (دول الاقتصاد الزراعي)

. ان تحفيز الدول الفقيرة ومن خلال تشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي , العمل في مجال الزرعة رغم انخفاض الارباح في الاستثمار الزراعي (**Praburaj , 2018 , 1–3**) .

ان تحفيز الاستثمار وخاصة للاستثمارات الاجنبية في المشاريع التجارية الزراعية وكذلك الانتاج في الصناعة الغذائية ، له اثار ايجابية كبيرة على المزارعين والاقتصاد . لذلك تعمل بعض الدول بشكل صحيح مع الاستثمار الاجنبي المباشر، والبعض الاخر من الدول وخاصة النامية تعاني من الاستثمار الاجنبي المباشر حيث تزيد الاستثمارات في قطاع التعدين، والبعض الاخر من الدول تعاني من عدم قدرتها على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر . وعليه فان زيادة الاستثمارات الاجنبية والمحلية في بعض الدول النامية تاتي نتيجة الاصلاح الاقتصادي , وخاصة في القطاعات الاقتصادية , ومنها القطاع الزراعي يؤدي الى زيادة حصة الدول النامية في التجارة الزراعية العالمية والتي تزيد من حجم التجارة الزراعية في العالم . لقد شهدت الدول النامية الزراعية زيادة في الصادرات نتيجة تزايد اهمية الصادرات , من خلال زيادة الايرادات التي تؤدي الى زيادة الموارد المالية في الموازنة العامة . وهناك دول زراعية بدأت التركيز على زراعة المنتجات المصنعة الجديدة , ومنها الفواكه والزهور المقطوفة ، والخضروات والتي تشكل حوالي (50%) من صادرات الدول النامية (**Gerdian & Pim , 2007,5–6**).

وهناك من كل دولة من دول العالم وخاصة الدول النامية الزراعية تعمل على القضاء على الجوع والفقر عام 2030 عن طريق اعتماد الخطة المستدامة للتنمية , ولابد من وضع وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ . وبصفة خاصة فان الغايات المتعلقة بالامن الغذائي والزراعة المستدامة من الاهداف التنموية المستدامة , كذلك قدرة الدول على صياغة سياسات اقتصادية صحيحة . وهذا يتوقف على النجاح في الجهود والتعاون من مختلف الافراد ان كانوا من السكان المزارعين او المسؤولين . ومثال ذلك الصين التي تعد اكثر الدول النامية بالتعداد السكاني ،حيث عززت الحكومة الصينية والشعب دورهما في التنمية المستدامة من خلال الزراعة ، وطبقت العديد من السياسات بهدف تطور الزراعة وتحقيق فوائد للمزارعين ، ومن التجارب الصينية مايلي : مواجهة الكوارث الزراعية والإغاثة منها بتعبئة موارد بشرية ومادية ومالية كبيرة من أجل التحايل الإيجابي والوقاية الفعالة من الكوارث , الدعم الزراعي يشمل إعانات للإنتاج وسياسات لتحديد الأسعار كان لها دورها الهام في تحقيق الاستقرا ر في الأسواق وتشجيع المزارعين على زيادة إنتاج الحبوب , تطوير البنية التحتية الزراعية، وبذل جهود متواصلة لزيادة الاستثمار المالي وتحسين ظروف الإنتاج الزراعي , التركيز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار .واهمية على تحقيق الازدهار في إنتاج الأغذية ومواصلة زيادة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية (**لجنة الامن الغذائي العالمي , 2016 , 4 –5**) :

لذلك فان الزراعة تساهم في احداث التنمية عن طريق المساهمة بنسبة من الدخل القومي والتي تختلف من دولة الى دولة خرى . ومثال على ذلك نلاحظ ان الزراعة تساهم بحوالي (90 %) من الدخل القومي في السودان ، اما الدول النفطية فالزراعة تساهم في الدخل القومي بحوالي (2%) ، اما في مصر وحتى بداية الخمسينات من القرن الماضي فقد كانت الزراعة تشكل حوالي (70%) من الدخل القومي , ولكن بعد دخولها التصنيع في الستينات من القرن الماضي بدأت تهتم بالصناعة والتي اصبحت تزدهر وتنمو مع نمو قطاعات الطرق والمدن الجديدة والمواصلات والخدمات البناء والتشييد . لذلك تعد الزراعة

المصدر الغذائي والكسائي لسكان المجتمعات , وتعتمد على الزراعة الكثير من الصناعات في العالم اذ تغذي الصناعة ببعض المواد الاولية اللازمة لها مثل تعليب الخضر والفواكه وتجميد المنتجات الغذائية وصناعة الصابون والاعلاف والزيت والسكر والمنسوجات القطنية. وتدخل الزراعة ذلك في التجارة الخارجية من خلال التجارة الزراعية والتي تشكل معظم تجارة بعض الدول النامية . لذلك من المصادر الاساسية في صادرات بعض الدول(**الشهاوي , 2016 , 3 – 4**) .

وعليه فان هناك تاثير بين القطاعات الإقتصادية والقطاع الزراعي, حيث ان النشاط الاقتصادي والذي يكون متبادل الحركة بينهما من خلال اعتماد القطاعات الاقتصادية على المنتجات الزراعية وهذا مايؤدي الى زيادة وتنشيط الحركة الاقتصادية من خلال زيادة النشاطات الاقتصادية . حيث يعتبر القطاع الزراعي القطاعات الاساسية ، لما يوفره من المنتجات الغذائية الزراعية للسكان ، ومن فرص العمل للعديد من القوى العاملة للقضاء على الفقر والبطالة ، وكذلك مساهمته في زيادة الناتج الاجمالي المحلي . اضافةً الى مايصدر من فائض من المنتجات الزراعة بعد سد الحاجة المحلية من الغذاء من اجل توفير العملات الصعبة من الايرادات التصديرية , والزراعة لها اهمية اساسية التي تربط بالاراضي الزراعي من خلال زراعتها وانتاجها الزراعي من اجل العيش للمجتمعات في مختلف دول العالم .ولكن هناك العقبات التي تعترض تطوير النشاط الزراعي في بعض الدول النامية وهذه العراقيل تؤثر سلبا على النمو والنشاط القطاعي الاقتصادي . وهناك اهداف ومعايير قانونية وتشريعية, يمكن ان تحقق التطور الزراعي والذي ينعكس ايجابا على النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يرتبط بالاقتصاد الكلي ومنها الاستثمار والاستهلاك والدخل القومي وسوق العمل . وكذلك الاستقرار السياسي الذي عد من مكونات مناخ الاستثمار يؤدي الى تحفيز وجذب العديد من الشركات الاستثمارية التي تستثمر في المشاريع الزراعية (**رضوان , 2010 , 10–12**) .

ان الانشطة الزراعية تعتمد على المناطق الريفية وخاصة بالقرب من توفر المياه والايدي العاملة في المجال الزراعي , وكذلك وفرة الاراضي الخصبة للزراعة . لذلك تعد الزراعة في مختلف دول العالم ومنها النامية القطاع الاقتصادي الاساسي في المناطق الريفية , وقد اصبح هذا القطاع يدخل في العديد من الانشطة الاخرى منها الخدمات والسياحة والصناعة ، والتي تسهم هذه الانشطة في زيادة الدخل لدى المجتمع الريفي ، وتطورها وانتعاشها في المناطق الريفية تقلل الهجرة من الريف الى المدينة . وعليه فان القطاع الزراعي يعد من القطاعات الاقتصادية الاساسية في الدول النامية وخاصة الدول الفقيرة (**عجاج , 2016 , 31 – 52**).

لذلك تعتمد الدول على امكانياتها وقدرتها على زيادة وتنويع الانتاج الزراعي، وتحقيق الامن الغذائي للسكان , من خلال ماتمتلكه من الموارد الزراعية الاساسية، وكذلك على ما تبلغه من مستويات في توزيع واستغلال هذه الموارد . وبصورة عامة فان الدول العربية لها قدرة على تطور وتوسع الزراعة لما تمتلكه من موارد زراعية وطبيعية , والتي من الممكن ان تتيح لهذه الدول الامكانية في زيادة وتنوع الانتاج الزراعي , وكذلك تحقيق المستويات الافضل من الامن الغذائي من خلال الاستخدام الامثل للموارد المتوفرة لديها . ان توفر المناخ الاستثماري الملائم في الزراعة , ومن خلال توفير التمويل اللازم في التنمية الزراعية وكذلك الامن الغذائي في الدول العربية , حيث تشمل توفر الاراضي الزراعية في مساحات واسعة ومستديمة وخاصة في بعض المنتجات

الزراعية الاساسي الحنطة والشعير وبمواسم مختلفة ووفرة المياه واستخدام الري الحديث في الزراعة . وعله فان هناك مساحات واسعة ومستدامة للزراعة في الدول العربية حيث تقدر بحوالي (14.24) مليون هكتار المساحات المروية, وتمثل (20.1 %) من إجمالي المساحات المزروعة عام 2016 منها اراضي زراعية مطرية واخرى مروية بالاضافة إلى ان هناك بعض المساحات المتروكة (**جامعة الدول العربية , 2016 , 1**) . اما في عام 2021 بلغت مساحة الزراعة الكلية في الدول العربية (197)مليون هكتار , حيث تعود انخفاض استخدام الاراضي الصالحة للزراعة الى شحة المياه التي ادت الى هجرة السكان من الريف الى المدينة , وكانت الاراضي المستغلة للزراع تبلغ (75,2) ملون هكتار وكما يوضح الجدول (1) التالي حيث ان الاراضي الزراعية الموسمية بلغت عام 2020 الى (3 58,0) مليون هكتار , ارتفعت الى (61,47) ملون هكتار عام 2021 . اما الاراضي المطرية بلغت (36,68) مليون هكتار عام 2020 , ارتفعت الى (39,79) مليون هكتار عام 2021 , وقد كانت الاراضي المروية بلغت (10,38) مليون هكتار في عام 2020 , واستمرت هذه المساحة حتى عام 2021 , اما الاراضي المتروكة فقد كانت مساحتها تصل الى (10,67) مليون هكتار عام 2020 , ارتفعت الى (11,00) مليون هكتار عام 2021 .

جدول (1)

مساحة الاراضي الزراعية في الدول العربية لعامي 2020 – 2021

السنة	2020	2021
المساحة الكلية الزراعية	**71,62**	**75,12**
الاراضي المستديمة الزراعية	**13,59**	**13,70**
الزراعة المروية	**4,23**	**4,33**
الزراعة المطرية	**9,36**	**9,38**
الاراضي الموسمية الزراعية	**58,03**	**61,47**
الزراعة المروية	**10,68**	**10,68**
الزراعة المطرية	**36,68**	**39,79**
الاراضي المتروكة	**10,67**	**11,00**

صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , الامارات العربية المتحدة , 2022 , ص 66.

المبحث الثالث

أثر التطور الزراعي على الاقتصاد العراقي

بما ان القطاع الزراعي يمتلك جملة من الترابطات الخلفية والامامية التي تجعل من هذا القطاع ضمن القطاعات الاقتصادية الاساسية والتي يتالف منها الاقتصادات المحلية ، اما في العراق فان القطاع الزراعي يشير الى انه يتأثر بالتغيرات التشريعية والسياسية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية التي شهدها العراق منذو ثمانينات القرن الماضي وحتى الان وهذا ماينعكس تاثيره على الفاعلية التي يساهم بها هذا القطاع في العديد من المتغيرات العراقية التي يمكن ان نبرزها على النحو التالي :-

1 – الناتج المحلي الاجمالي : - يوضح حسابات الناتج الاجمالي المحلي على مدى الاسهام الذي يساهم به كل قطاع من القطاعات الاقتصادية سواء كانت خدمية او انتاجية والتي تكون الاقتصاد المحلي . ويعد القطاع الزراعي من القطاعات الاساسية , على الرغم من ان هذا القطاع ياتي بالمرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة في تكوين الناتج الاجمالي المحلي . والسبب في ذلك هو مساهمة القطاع النفطي خصوصاً في السنوات الاخيرة بعد ان كانت الزراعة في اربعينيات القرن الماضي هي المساهمة الاولى في الناتج المحلي الاجمالي , وبعد استكشاف النفط الذي شهده العراق واصبح من المصدرين الاساسين في السوق النفطية العالمية (**وزارة المالية , بدون سنة طبع , 3**) .إذ ان القطاع الزراعي خلال المدة (2020 – 2022) , بلغ أدنى حدوده عام 2020 بواقع (5549,2) مليار دينار ومن ملاحظة الجدول (2). وبهذا تقدر نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ب(1,6%) . إن ضعف اسهام هذا القطاع في عام 2020 معروفة اسبابه إذ عرف هذا العام بعدم استقراره اقتصادياً نتيجة تراجع فرص النشاط الاقتصادي بسبب وباء كورونا . أما عن اعلى مساهمة فقد جاءت في عام 2022 إذ بلغ حجم هذا القطاع (6520,6) مليار دينار وشكل بذلك نسبة مساهمة بلغت (1,7%) من الناتج المحلي الاجمالي . بشكل عام لايزال هذا القطاع نسبة مساهمته منخفضة إذا ماقورنت بمساهمة قطاع النفط إذ بلغت الحدود الدنيا له (144896,9) مليار دينار عام 2020 وشكل بذلك نسبة بلغت (41,9%) في حين اعلى اسهام لهذا القطاع كان عام 2022 إذ بلغ (167446,5) مليارديناروكون بذلك نسبة مساهمة تصل الى (42,5 %) . إن انخفاض نسبة الاسهام سواء كانت في القطاع الزراعي أو القطاعات الاقتصادية الاخرى ماعدا قطاع النفط , وقطاعات الانشطة غير النفطية جاءت نتيجة طبيعية بسبب الاسهام الضعيف من بقية القطاعات مثل قطاع البناء والتشييد وقطاع تجارة الجملة والصناعة التحويلية والكهرباء والماء والمال والتأمين والخدمات . وكما هو موضح في الجدول (2) التالي .

جدول (2)

معدلات النمو المستهدفة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق 2020 –2022(مليار دينار)

القطاع	2020	نسبة المساهمة %	2021	نسبة المساهمة %	2022	نسبة المساهمة %
الزراعة	5549,2	1,6	6015,3	1,6	6520,6	1,7
النفط	144896,9	41,9	155764,2	42,2	167446,5	42,5
الصناعة التحويلية	2529,0	0,7	2794,5	0,8	3088,5	0,9
الكهرباء والماء	2851,4	0,9	3022,4	0,8	3203,8	0,8
البناء والتشييد	19131,1	5,5	20432,0	5,5	21821,4	5.5
التجارة	22158,4	6,4	23997,5	6,5	25989,3	6,6
المال والتأمين	13433,0	3,9	13782,3	3,7	14140,6	3,6
الخدمات	24646,7	7,1	25755,8	7,0	26914,9	6,8
الانشطة غير النفطية	110721,6	32,0	117631,5	31,9	125017,3	31,7
المجموع	345917,3	100	369195,5	100	394142,9	100

المصدر : –الخارطة الاستثمارية للعراق , رئاسة مجلس الوزراء , الهيئة الوطنية للاستثمار , العراق , 2023 , ص 18.

2 – المحاصيل الزراعية : – الواضح من الجدول (3) إن سعة المساحة المزروعة تأرجحت بين الانخفاض والارتفاع على امتداد (2020 – 2022) , وهذا مايؤدي الى انخفاض المحاصيل الزراعية في العراق , اذ ان هناك عدد محدود من المحاصيل الزراعة الاساسية التي ممكن زراعتها في الاراضي الزراعة نتيجة الاهمال الذي تتعرض له الزراعة في العراق والاعتماد على المحاصيل المستوردة بسبب عدم وجود دعم للزراعة . وهذا مايؤدي الى الاعتماد على المحاصيل التي تستورد من مختلف دول العالم .

إذ بلغت المحاصيل وكمية الانتاج من الحنطة (6238) الف طن عام 2020 , وهذه الكمية من الانتاج تعد الاعلى , حيث ادنى انتاج بلغ (2765) الف طن عام 2022 , ويدل ذل على ان العراق يحتاج كميات متزايدة من محصول الحنطة من اجل سد الحاجة وعدم الاستيراد. أما محصول الشعر والذي يعد المحصول الاساسي الثاني بعد محصول الحنطة , فقد كانت اعلى كمية انتاج في عام 2020 والذي بلغت (1756) الف طن من هذا المحصول وبعد ذلك اخفض الانتاج نتيجة شحة المياه وتقليص المساحات المزروعة من الشعير والذي بلغ (144) الف طن عام 2022 . اما مايخص محصول الشلب والذي تختصر

زراعته في مناطق الفرات الاوسط وخاصة في النجف والقادسية وتكون المساحات المزروعة محدودة نتيجة احتياج هذا المحصول الى المزيد من المياه وتكون زراعته بالطرق التقليدية التي تزيد من الاستهلاك في المياه بسبب عدم الاهتمام من قبل الحكومات المتعاقبة على زيادة المشاريع الاستثمارية في زيادة الانتاج , فقد بلغت كمية الانتاج (464) الف طن في عام 2020 انخفض الى (12) الف طن عام 2022. اما محصولي البطاطا والتمور فقد كانت كمية الانتاج اعلى من كمية انتاج المحاصيل الاساسية كالحنطة والشعير والشلب , حيث بلغ (675 , 735,4) الف طن لكل من البطاطا والتمور عام 2020 انخفضت هذه الكمية الى (271 , 730,0) الف طن عام 2022 , ومن خلال ماتقدم وحسب الجدول (3) نلاحظ ان هناك اهمال في تطور القطاع الزراعي من خلال الانخفاض في كميات الانتاج وعدم زيادتها وتنويع المحاصيل الزراعية الاخرى وتقليص المساحات الزراعية نتيجة التجاوز عليها واستغلالها في بناء المجمعات السكنية والمشاريع التجارية الاخرى .

جدول (3)

المحاصيل الزراعية في العراق للمدة (2020 – 2022)

المحاصيل وكمية الانتاج	2020	2021	2022
الحنطة (الف طن)	6238	4234	2765
الشعير (الف طن)	1756	267	144
الشلب (الف طن)	464	422	12
البطاطا (الف طن)	675	466	271
التمور (الف طن)	735,4	750,2	730,0

المصدر : – وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , العراق , المؤشرات الزراعية , العراق , 2023 ص 1 .

3– الصادرات الزراعية : – لقد سجلت الصادرات الزراعية زيادة في كميات الانتاج الزراعي وخاصة في المحاصيل غير الاساسية خلال عام (2020 – 2022) ومن خلال الجدول (4) التالي , إذ بلغت قيمة الصادرات الزراعية لعام 2020 (9,525,383,400) الف دينار عراقي . في حين انها ازدادت قيمة الصادرات وخاصة من المحاصيل الزراعية كالفواكه والخضروات والتي تصدر اغلبها الى دول الجوار ومنها السعودية والاردن والكويت , وقد بلغت قيمة الصادرات من هذه المنتجات (20,801,150,000) الف دينار عراقي عام 2021 , وكانت قيمة زيادة الصادرات بن عامي بن عامي 2020 – 2021 الى (11,275,766,600) الف دينار عراقي . اما قيمة الصادرات من المحاصيل الزراعية فقد اخفضت الى (15,614,258,600) الف دينار عراقي عام 2022 . لذلك نلاحظ من خلال ماتقدم ان قيمة الصادرات من المحاصيل الزراعية تتناقص خلال المدة من 2020 الى 2022 بسبب الاهمال الذي تتعرض له الزراعة في العراق نتيجة الاعتماد على المحاصيل المستوردة من الخارج . وهناك وجود اسباب تظافرت مع بعضها البعض اسهمت في تدهور وضع الميزان التجاري الزراعي

, ناهيك عن ان هناك اضرار سياسة تحرير التجارة والتبعية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي الذي ادى الى تذبذب امكانية تحقيق الامن الغذائي وسد الحاجة المحلية من المحاصيل الزراعية الاساسية (**الشهاوي , 2016 , 1**) .

جدول (4)

قيمة الصادرات الزراعية في العراق (الف دينار) للمدة (2020 – 2022)

السنة	الصادرات الزراعية
2020	9,525,383,400
2021	20,801,150,000
2022	15,614,258,600

المصدر : – وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , العراق , المؤشرات الزراعية , العراق , 2023 , صفحات متعددة .

لقد كان العراق من الدول التي امتازت بزراعة الانواع المختلفة من الفواكه والخضر والحبوب والتمور وغيرها ولم يكن معتمدا على اي دولة في ذلك ، حيث انه كان لديه سياسة الاكتفاء الذاتي في الانتاج الزراعي في مختلف المحافظات العراقية التي تتميز بانتاج مختلف المحاصيل الزراعية والذي كان يحقق ايرادات مرتفعة ، اضافة الى انتشار انواع البضائع الزراعية العراقية المختلفة في الاسوق . على سبيل المثال، فان محافظة كربلاء تعرف بانتاج الحمضيات والتمور ، وقد اشتهرت المناطق الوسطى والجنوبية بزراعة انواع مختلفة من التمور وكذلك المحاصيل الاساسية كالرز والحنطة والشعير ، اما في المناطق الشمالية فلها ايضا انواع مختلفة من الانتاج في المحاصيل الزراعية التي من الممكن ان تسد الحاجات المحلية من مختلف الفواكه والخضروات . وفي الوقت الحالي بدأت الاسواق العراقية بالاعتماد على الاستيراد لمختلف المحاصيل الزراعية ومنها الاساسية كالرز والحنطة والشعير، نتيجة تراجع الانتاج الزراعي المحلي بسبب شحة المياه وعدم الاعتماد على الوسائل الحديثة في الزراعة وانخفاض انتاج غلة الاراضي الزراعية ، مما ادى ذلك الى اعتماد السوق العراقية على المحاصيل الزراعية المستوردة من الخارج , مما تطلب الجهود الكبيرة من قبل الدولة بالاعتماد على المتخصصين في المجال الزراعة من اجل انعاش الزراعة المحلية وسد حاجة العراق من المحاصيل وتصدير الفائض الى الخارج من اجل تنويع مصادر الدخل في الموازنة العامة للدولة الى انتعاش الاجنبية (**العكيلي , 2016 , 2**) .

وعليه فان الزراعة تعد أحد النشاطات الاقتصادية الاساسية التي تسهم في تنويع الاقتصاد المحلي في العراق ، ويرتبط الامن الغذائي المحلي بالامن الغذائي العالمي ، ويمكن تحقيق الامن الغذائي والذي يعتمد بالدرجة المباشرة على توفيرالسلة الغذائية من الإنتاج الزراعي الوطني . لذلك فان القطاع الزراعي يساهم في النهوض بتنويع الاقتصاد المحلي والتقليل من حدة الفقر والبطالة وتحسين الميزان التجاري من خلال زيادة تصدير الفائض من الانتاج الزراعي , مما يؤدي الى تنشيط بعض القطاعات الاقتصادية وزيادة الحركة الاقتصادية فيها . كذلك يسهم تطور القطاع الزراعي في تقليص حجم الاستيراد , والاعتماد على الانتاج الزراعي المحلي من اجل توفير العملة الصعبة , ويساهم تطوير وتنويع الانتاج الزراعي ايضا في نهوض المجتمع وتعزيز وتنشيط الحركة

الاقتصادية في العراق . لذلك فان الاعتماد على المنتج الزراعي المحلي يكون أكثر اماناً واطمئناناً على السلامة الصحية للمستهلك من خلال عدم وجود مواد مسلطنة في الانتاج المحلي مقارنة بالمستورد الذي لاعرف المستهلك المحلي مصادر انتاجه في الدولة المصدرة لانواع من المحاصيل الزراعية ، من اجل الحفاظ على صحة السكان ، كما ان تطور القطاع الزراعي يؤثرايجابياً على تحسين الواقع البيئي من خلال زيادة وتوسيع المناطق الخضراء في مختلف مناطق العراق (**القيسي ,2015 , 2**) .

لذلك فان سياسة الحكومة في دعم المزارعين تعد منخفضة , فلابد للدولة حتى تعمل على انتعاش الزراعة وزيادة وتنويع المحاصيل الزراعية , وسد حاجة العراق وتصدير الفائض فلابد من دعم الفلاحين , وانشاء المشاريع الكبيرة الزراعية المتنوعة وفي مختلف محافظات العراقية . وذلك دعم المحاصيل الزراعية المحلية من خلال الأسعار , وزيادة الاسعار الحكومية في شراء القمح والشعير من الفلاحين ، مما سيحقق وفورات ضخمة . فلابد من وضع حد اعلى في سعر الشراء للقمح المحلي بنسبة تقدر ب(25 %) اعلى من اسعار القمح المستورد . ولابد من ان يكون هناك دعم للفلاحين من قبل الدولة من اجل تشجيع المزارعين على زيادة وتنويع الانتاج الزراعي , كذلك العمل على زيادة المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي في العراق من خلال استصلاح الاراضي وزيادة المساحات المزروعة في مختلف المحاصيل , واستخدام الطرق الحديثة في الزراعة وتوظيف المهندسين الزراعين في تلك المشاريع من اجل الحد من البطالة والفقر وزيادة النشاط الاقتصادي الزراعي , كذلك العمل بنظام التخفيضات الحكومية على أسعار البذور والسماد والمعدات الزراعية التي تعمل على تشجيع الفلاحين ، من أجل دعم الاقتصاد العراقي من خلال تطوير القطاع الزراعي , وتنويع مصادر الدخل (**صندوق النقد الدولي , 2015 , 5**).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : – الاستنتاجات

---

1 – تعتبر الزراعة من القطاعات الاساسية في زيادة النشاط الاقتصادي , ولها دور حيوي في التنوع الإقتصادي ، وباستخدام اساليب تكنولوجية حديثة يؤدي ذلك الى زيادة انتاجية الاراضي من مختلف المحاصيل الزراعية ، ان تحقيق الرفاهية الزراعية من خلال التقدم التكنولوجي والذي يحقق اهداف التنمية الزراعية المستدامة .

2 – تعتمد المناطق الريفية في الزراعة على توفر المياه والايدي العاملة في المجال الزراعي , وكذلك وفرة الاراضي الصالحة للزراعة . وتعتبر الزراعة القطاع الاقتصادي الاساسي في المناطق الريفية , وهذا القطاع يدخل في العديد من الانشطة الصناعية والسياحة ، التي تساهم في زيادة الدخل القومي ، وذلك تطور المناطق الريفية التي تؤدي الى تقلل الهجرة من الريف الى المدينة .

3- الزراعي من القطاعات الاساسية في تمويل الموازنة العامة , على الرغم من ان هذا القطاع ياتي بالمرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة في تكوين الناتج الاجمالي المحلي . وان السبب هو مساهمة القطاع النفطي في الصناعات التحويلية وزيادة الاستخدامات للمنتجات النفطية في مختلف مجالات الحياة اليومية والمساهمة الاولى في الناتج المحلي الاجمالي .

4- الزراعة من النشاطات الاقتصادية الاساسية التي تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني في العراق ، وترتبط الزراعة بتوفير الامن الغذائي لجميع السكان في العراق ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفيرالسلة الغذائية من مختلف الانتاج الزراعي المحلي . والقطاع الزراعي يسهم في تنويع الاقتصاد المحلي والتقليل من الفقر والبطالة .

5 – استنتج الباحث ان زيادة المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي في العراق تؤدي الى زيادة حركة النشاطات الاقتصادية , وانتعاش الاسواق المحلية من خلال زيادة وتنويع وتوفير المحاصيل الزراعية و تصدير الفائض الى الخارج مما يعزز من انتعاش الاقتصاد العراقي .

ثانيا : – التوصيات

---

1 – نوصي بان يكون هناك اهتمام بالزراعة التي تعد من القطاعات الاساسية في زيادة النشاط الاقتصادي , وذلك دورها الحيوي في التنوع الإقتصادي ، وكذلك يمكن استخدام اساليب التقنيات الحديثة التي يمكن ان تؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي من مختلف المحاصيل الزراعية ، والتي يمكن ان تحقيق الرفاهية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة .

2 – لابد من الاهتمام بالمناطق الريفية في الزراعة من خلال توفر المياه والايدي العاملة الماهرة في المجال الزراعي , وكذلك توسيع الاراضي الصالحة للزراعة . وبما ان الزراعة تعتبر من القطاع الاقتصادي الاساسي في المناطق الريفية , وهذا مايؤدي الى زيادة النشاط الصناعي والسياحي ، الذي يساهم في زيادة الدخل القومي ، وكذلك تطوير المناطق الريفية التي تؤدي الى عدم الهجرة من الريف الى المدينة .

3- لابد من الاهتمام بالزراعي والتي تعد من القطاعات الاساسية في تمويل الموازنة العامة , على الرغم من ان هذا القطاع ياتي بالمرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة في تكوين الناتج الاجمالي المحليو وهناك اهتمام وزيادة المشاريع في القطاع النفطي واهمال القطاع الزراعي .فلابد من زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي , ويعد من القطاعات المساهمة الاولى في الناتج المحلي الاجمالي .

4- بما ان الزراعة من النشاطات الاقتصادية الاساسية التي تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني في العراق ، ورتباطها بتوفير الامن الغذائي لجميع السكان في العراق ، فلابد من تحقيق ذلك من خلال الاهتمام وتوسيع الاراضي الزراعية من اجل توفيرالسلة الغذائية من مختلف الانتاج الزراعي المحلي .

5 –لابد من الاهتمام وزيادة المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي في العراق التي تجعل زيادة حركة النشاطات الاقتصادية في مختلف القطاعات , وتنعش الاسواق المحلية من خلال رفدها بالعديد من المحاصيل الزراعية الاساسية و ولابد على الحكومة من الاهتمام وتشجيع الفلاحين وتقديم المستلزمات الزراعية باسعار مدعومة من اجل تنويع الزراعة والاكتفاء الذاتي منها وعدم الاعتماد على الخارج في استراد المحاصيل الزراعية وبعض الممنتجات الزراعية المصنعة هذا مايعزز من انتعاش وتنوع الاقتصاد المحلي

أ – المصادر العربية

---

1 – البنك الدولي الزراعة من أجل التنمية , تقرير عن التنمية في العالم 2008 , واشنطن , 2007 .

2– الخارطة الاستثمارية للعراق , رئاسة مجلس الوزراء , الهيئة الوطنية للاستثمار , العراق , 2023 .

3 – العكيلي , آيات , الواقع الزراعي في العراق وسبل تطوره , شبكة النبأ , 2016 , الانترنيت . https://annabaa.org

4 – القيسي , مهدي ضمد , القطاع الزراعي في العراق وسبل النهوض , شبكة الاقتصاديين العراقيين , 2015 , الانترنيت . http://iraqieconomists.net

5 – – الزوكة , محمد خميس دراسات في الجغرافيا الاقتصادية دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990 .

6 – الشهاوي , محمد إبراهيم محمد , دور الزراعة في أحداث التنمية الاقتصادية في مصر , الاقتصاد للجميع 2016 , الانترنيت . http://kenanaonline.com

7 – جامع الدول العربية , المنظمة العربية التنمية الزراعية , أوضاع الامن الغذائي العربي 2016 القاهرة , 2016 .

8 – حبيب (واخرو ن) , محمد حسب النبي, دراسة دور المراكز الإرشادية الزراعية فى التنمية بشبه جزيرة سيناء , مركز بحوث الصحراء , جامعة بنها , مصر , 2010 .

9 – صالح , حسن عبد القادر , الجغرافيا الاقتصادية , جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين , 1999 .

10 – صندوق النقد الدولي , قضايا مختارة العراق , واشنطن , 2015 .

11 – صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , الامارات العربية المتحدة , 2022 .

12 – رضوان , هشام محمد محمد , الأهمية الإقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني , رسالة ماجستير الأكاديمية العربية في الدنمارك , كلية الدراسات العليا , فلسطين , 2010 .

13 – عجاج , أحمد, متطلبات التنمية المكانية وأثرها على التنمية الزراعية , رسالة ماجستير , جامعة دمشق , سوريا , 2016 .

14 – لجنة الامن الغذائي العالمي ,الدورة الثالثة والأربعون إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية ,ايطاليا, 2016 .

15 – وزارة المالية , القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح , العراق , بدون سنة طبع .

16 – وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , العراق , المؤشرات الزراعية , العراق , 2023 .

ب - المصادر الاجنبية

17- Harris & Dorian Q Fuller , Definition and Overview , , Encyclopedia of Global Archaeology Springer, New York ,2014 .

18- Sunita Farkya , Livelihood Opportunities and Organic Agriculture , New Delhi , 2017.

19- Kathryn A Stofer & Milton G Newberry , When Defining Agriculture and Science, Explicit is not a Bad Word , Journal of Agricultural Education, Volume 58, Issue 1, Baghdad University, Iraq , 2017 .

20- Gayatri Smt,Sunkad, The importance of agriculture in present World , Social Science Humanities Research , India , 2020 .

21- OECD , Environmental Indicators for Agriculture , Methods and Results , Turkiye , 2001 .

22- L. Praburaj , Role of Agriculture in the Economic Development of a Country, International Journal of Commerce , vol. 6, no. 3, India,2018.

23- Gerdian Meijerink &Pim Rosa , The role of agriculture in economic development , UK , 2007 .

- 24- Ian Muir Smith , Investing in local farmers to build Haiti's food sovereignty , Muloma Heritage Centre , Haiti , 2023 .